



وزارة العدل قرار وزير العدل

رقم (109) لسنة " 2013 م "

بتشكيل لجنة وضع ضوابط وآلية تنفيذ القانون رقم (35) لسنة 2012 م بشأن العفو العام

وزير العدل .

- بعد الاطلاع على الإعران الدستوري وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2006 م بشأن نظام القضاء وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 م بإصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (9) لسنة 2012 م في شأن تعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 م في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة .
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (50) لسنة 2012 م باعتماد الهيكل التنظيمي و اختصاصات وزارة العدل وتنظيم جهازها الإداري .
- وبعد الاتفاق مع السيد النائب العام والسيد وزير الداخلية .

قرار

مادة (1)

تشكل لجنة على النحو التالي :-

- 1 - وكيل وزارة العدل لشؤون الشرطة القضائية
- 2 - وكيل وزارة الداخلية للشؤون الأمنية
- 3 - ممثل للنيابة العامة يسميه السيد النائب العام
- 4 - ممثل عن اللجنة الأمنية العليا يسميه السيد وزير الداخلية .


مادة (2)

تتولى اللجنة المشكلة بموجب المادة الأولى القيام بالمهام الآتية :-

- 1 - وضع آلية لتنفيذ القانون "35" لسنة 2012 م الصادر من المجلس الوطني الانتقالي المؤقت بالعفو العام .
- 2 - تحديد من يشملهم العفو .
- 3 - تقدم هذه اللجنة نتائج عملها وتوصياتها خلال أسبوعين لوزير العدل من تاريخ القرار .

مادة (3)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .


صالح بشير الخرفني
وزير العدل

التوقيع: 1/28
رقم: 1/28
تاريخ: 2013/1/28
مجلس الوزراء